(هارتس ، ۱۱/۱/۱۹۸۱) .

وكانت شركة كهرباء القدس ، تعانى من بعض الازمات المالية والادارية منذ العام ١٩٦٧ ، حيث اخذت تشتري بعد الاحتلال ما يعادل ٥٨ ٪ من طاقتها الكهربانية من شركة الكهرباء القطرية الاسرائيلية ، ونلك لتوفير الاحتياجات الستجدة ، التي فرضها واقع زيادة وتيرة بناء الاحياء السكنية اليهودية ، والمستوطنات التي اقيمت في مجال امتيازها . واجبرها هذا الوضع بالتالي على تلبية الاحتياجات الجديدة ، باسعار تعادل اسعار الكهرباء في اسرائيل ، مع فارق ان شركة الكهرباء الاسرائيلية تتلقى دعما من الحكومة ، بينما لا تحصل الشركة العربية على نلك ، مما اوقعها في عجز دائم. وبلغت ديونها في العام ١٩٧٩ حوالي ٢٨ مليون ليرة اسرائيلية ، اضافة الى مبلغ ١٠ ملايين ليرة لصالتح شركة الوقد الاسرائيلية (باز) .

وفي محاولة لتخليص الشركة من ازمتها ، عقدت ادارتها اجتماعا في اواسط شهر اب الماضي ، برعاية اللجنة الفلسطينية – الاردنية المشتركة . وجرى في ذلك الاجتماع تسوية اوضاع الشركة وعين رئيس دائم لمجلس ادارتها ، ومدير عام لها . كما بحث وضع الشركة بشكل عام ، وما تتعرض له من تهديدات وضغوطات من قبل الاجهرة الاسرانيلية المختلفة .

وتقدم شركة كهرباء القدس العربية خدماتها لحوالي ٤٩,٨٣٢ الف مشترك ، يتوزعون على ١٢ مدينة ، و ٤٩ مخيمات للاجنسين ويشترك فيها ١٢٠ مؤسسة صناعية ، وفندقية ، وتجارية ، يعمل فيها ٢٠٠٠ موظف . ويبلغ عدد عمال وموظفي الشركة نحو ٢٠٠٠ وعدد المستفيدين من خدماتها ٢٠٠٠ مواطن . وتساهم في اداراتها بلديات القدس ورام الله والبيرة وبيت لحم وبيت ساحور وبيت جالا .

ساعور وبيت بور وبيت به وراد السلطات الاسرائيلية تبرير القرار ومهما حاولت السلطات الاسرائيلية تبرير القرار والاقتصادية ، فانه لا يمكن إلا ربطه مع القرارات السابقة بشأن مدينة القدس ، منذ اعلان ضمها في السابقة بشأن مدينة القدس ، منذ اعلان ضمها في نفسها ، حتى الآن ، الى حل مجلس امانة القدس ، ونقل دائرة التربية والتعليم الى بيت لحم ، ومحكمة وللستنناف الى رام الله ، وتطبيق المناهيج ا

الاسرائيلية على الطلاب العرب ، وتشتيت القرى العربية المحيطة بالقدس ، والحاقها بمناطق بيت لحم ، ومنطقة رام الله ، مع ان تلك القرى هي من احياء القدس العربية والملاصعة لها .

ردود الفعل على القرار

أثار قرار وزير الطاقة الاسرائيلي ، امتلاك شركة كهرباء القدس العربية ، ردود فعل واسعة في الاراضى المحتلة . وراحت المؤسسات والهيسات الوطنية تستعد لمعركة طويلة مع سلطات الاحتلال ، لن تقل اهميتها عن قضية الشكعة ، لان الضفة الغربية كما يقول الياس فريج رئيس بلدية بيت لحم لن « تجيب بالسكوت ، وهذا قرار تحريضي ، وغير ضرورى ، وهو سيؤدى الى مواجهة حادة بين السكان العرب ، والحكم العسكري ، وسيكون اخطر بكثير من قضية الشكعة » (يديعوت احرونوت ، ١/١/١/١٨) . ودعت الصحافة الاسرائيلية ، من جانبها ، حكومة اسرائيل الى اخذ العبر من تجاربها السابقة مع الزعامة الفلسطينية في الداخل التي تريد تحويل قضية شركة الكهرباء الى « معركة سياسية ، وإلى طبعة جديدة لقضية الشكعة ... وان تتعلم الدرس الصحيح من تلك القضية على الاقل ، لكي لا تجد نفسها من جبيد في وضيع يثير الضحيك » (معاريف، . (191./1/4

ورد المحامي انور نسيبه على ادعاءات وزير الطاقة الاسرائيلي بشأن الشركة ، ورفضها رفضا قاطعا . واوضح انه من اللاحية المالية ، تواصل الشركة الوفاء بجميع التزاماتها ، ومن الناحية الفنية ، فانها تتقيد بجميع واجباتها . « صحيح ان الشركة كانت في السابق تواجه الصعوبات ، ولكننا عقدنا العزم على مواجهة هنه المساكل بنجاح » (ر . أ . أ ، العدد ١٩٤٥ ، ٤ و بنجاح » (ر . أ . أ ، العدد ١٩٤٥ ، ٤ و قاطعة ، ان الدوافع « السياسية هي التي تقف قرار الحكومة » (المضدر نفسه) .

وفي يوم ٥/١/٠/١/ عقد في القدس اجتماع بمبادرة لجنة التوجيه الوطني ، خصص للبحث في موضوع شركة الكهرباء . ورغم منسع سلطات الاحتلال لرؤساء البلديات من حضور الاجتماع ، فان رئيسي بلديتي نابلس وحلحول نجحا في الوصول الله والاشتراك فيه . وتحدث انسون نسيبه في الاجتماع ، وقال « ان مزارعا من منطقة القدس